العرب

www.alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
الأحد 2021/11/07
02 ربيع الثاني 1443
السنة 44 العدد 12233
Sunday 07/11/2021
44th Year, Issue 12233

قطاع الزراعة ركيزة الاقتصاد في تونس ضحية أخرى للفساد

ص6

نادية فتاح العلوي أول مغربية تتولى حقيبة الاقتصاد والمالية

ص8

لاءات الخرطوم الجديدة.. لا تفاوض، لا مساومة، لا شراكة

ص4

لحظة الغاز: قطر ملاذ أخير لإنقاذ بريطانيا من أزمتها

وزراء بريطانيون وقطريون أجروا محادثات حول اتفاق طويل الأجل

لندن – فيما تتزايد الضغوط على منتجي أوبك، تتحرك قطر لتقديم نفسها كمنقذ للاقتصاد البريطاني في لحظة اقتصادية وسياسية حرجة، في وقت يشهد فيه العالم منافسة كبيرة على إمدادات الغاز، وخاصة في أوروبا التي يتوقع خبراء أن تشهد هذا الشتاء أزمة طاقة غير مسبوقة.

وأفادت صحيفة فاينانشال تايمز الجمعة بأن الحكومة البريطانية تواصلت مع قطر في مسعى للتوصل إلى صفقة غاز طويلة المدى وزيادة الإمدادات، إذ يؤدي عجز في الغاز الطبيعي بأوروبا إلى ارتفاع أسعار البيع بالجملة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة أن وزراء بريطانيين ونظراءهم من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، أجروا محادثات حول اتفاق طويل الأجل ستصبح قطر بموجبه "مورد ملاذ أخير".

وأضافت أن قطر غيرت أيضا مسار أربع ناقلات كبيرة إلى بريطانيا خلال الأسبوعين الماضيين.

ونقلت عن مصدر مطلع على المحادثات، أن الشحنات جاءت بعد أن طلب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون المساعدة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في اجتماع عقد على هامش قمة المناخ.

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي هذا العام مع استئناف الأنشطة الاقتصادية بعد فترة من التوقف بسبب كوفيد – 19 وارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال في آسيا، مما أدى إلى انخفاض الإمدادات المتجهة إلى أوروبا، وهو ما تسبب في موجات من الصدمات بالنسبة إلى القطاعات التي تعتمد على الطاقة.

وأضاف التقرير أن بريطانيا تسعى إلى صفقة محتملة طويلة الأجل في ضوء المخاوف من زيادة المنافسة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال مع آسيا.

ويئن قطاع الطاقة البريطاني تحت وطأة ارتفاع تكاليف الطاقة. وفي وقت سابق من الأسبوع الجاري، توقفت شركة توريد الطاقة البريطانية سي.إن.جي إرنجي عن التعاملات، لتنضم إلى 17 شركة توريد طاقة في البلاد انهارت منذ سبتمبر الماضي.

ومنذ ثلاثة أيام، أعلنت سبع شركات بريطانية عاملة في المجال عن توقف نشاطها بسبب الخسائر التي تلقتها في ظل صعوبة تغيير التعريفة، حيث صارت الشركات تشتري وفق الأسعار التي ترتفع بشكل مستمر وتبيع بأسعار أقل، وهو ما يجعلها تختار الإعلان عن الإفلاس بدلا من الاستمرار على الوضع الحالي.

ويقود هذا التوقف إلى التخلي عن توفير الطاقة إلى حوالي نصف مليون أسرة، ما يضع قرابة مليوني بريطاني إضافي تحت تأثير هذه الأزمة الطارئة التي ستضاف إلى مشكلات بريطانيا الناجمة عن مسار بريكست.

ومن المتوقع أن تؤدي تكاليف السوق خلال الأسابيع الأخيرة إلى ارتفاع مدفوعات الطاقة العائلية حتى عام 2022، وانهيار العديد من موردي الطاقة الصغار.

ولا تقف هذه المخاوف عند بريطانيا، فالأمر سيشمل الجميع من موردي الغاز الأوروبيين. وأفادت حسابات لبوابة "فريفوكس" الألمانية المتخصصة في مقارنة الأسعار، بأن أسعار التدفئة والكهرباء والوقود للمنازل وصلت في أكتوبر الماضي إلى مستوى غير مسبوق.

وذكرت "فريفوكس" أن تكاليف الطاقة عن إجمالي العام بالنسبة إلى أسرة نموذجية تتكون من ثلاثة أفراد يمكن أن تصل، على أساس أسعار الشهر الماضي، إلى 4549 يورو بارتفاع بنسبة 35 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

ويعتقد مراقبون أن قطر ستبيع إلى بريطانيا بسعر تفاضلي قياسا بالأسعار المطروحة بالسوق، مشيرين إلى علاقة متينة تربط البلدين ودفعت قطر إلى ضخ استثمارات كبيرة لمساعدة البريطانيين على الانتقال إلى الوضع الجديد.

واستثمرت قطر ما يقارب 40 مليار جنيه في بريطانيا من خلال صندوقها السيادي "جهاز قطر للاستثمار"، وشملت عدة قطاعات.

وبدا أن قطر قد تجهزت لمثل هذه الوضعية الطارئة من خلال إعلان شركة "قطر غاز"، التي تعد أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال بالعالم، أنها بدأت في بناء أربعة خطوط إنتاج عملاقة جديدة للغاز الطبيعي المسال في مدينة راس لفان الصناعية.

ويتزامن الارتفاع على الطلب في الغاز مع تمسك منتجي تكتل أوبك+ برفض الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة ودول مستهلكة أخرى من أجل دفعهم إلى زيادة كميات مهمة موجهة إلى السوق بدل الزيادات المحدودة التي ينتهجها هذا التكتل بزعامة السعودية وروسيا.

ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط سيلقي بظلاله على أزمة الغاز، خاصة بالنسبة إلى أوروبا وسط مخاوف من التزام روسيا بتوريد الكميات المطلوبة أو من "تلاعب روسي بتدفقات الغاز الطبيعي لأغراض سياسية ضارة"، كما جاء على لسان الرئيس الأميركي جو بايدن في وقت سابق.

وقال بايدن السبت إن إدارته لديها أدوات للتعامل مع أسعار النفط المرتفعة.

الإنقاذ القطري بدأ من قمة المناخ

تكاليف الطاقة لأسرة نموذجية يمكن أن تصل إلى 4549 يورو بارتفاع بنسبة 35 في المئة مقارنة بالعام الماضي

إخوان ليبيا يهددون بالحرب إذا فاز حفتر

صغير الحيدري

تونس – هدد رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستشاري خالد المشري المحسوب على الإخوان المسلمين، برفض نتائج الانتخابات الرئاسية في حال فاز قائد الجيش المشير خليفة حفتر.

وذهب المشري إلى أبعد من ذلك ملوّحا بالحرب الأهلية، قائلا إن "حفتر لن يكون رئيسا لليبيا ولو على جثث الليبيين، وإذا حدث وأصبح رئيسا فإن أبناء ليبيا في مدن ومحافظات المنطقة الغربية سيقاومون بالسلاح، مما سيدخل البلاد في حرب أهلية".

وأضاف أن "مجموعة القوانين المتعلقة بانتخاب الرئيس وقانون الانتخابات البرلمانية تضمنت عن قصد مجموعة من المغالطات والمخالفات، وأقرّت من المجلس دون أن تعرض على أعضاء مجلس النواب لمناقشتها والتصويت عليها، وفق المقتضيات القانونية المنظمة لسير العمل في المجلس، وتم الطعن في هذه القوانين لدى الدائرة الدستورية ولن يتم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها".

وترى أوساط سياسية ليبية مقيمة في تونس أن الإخوان، الذين تحركوا على أكثر من صعيد لعرقلة الانتخابات في وقت سابق من خلال إثارة أزمات تتعلق بالاستفتاء على الدستور أولا ثم القاعدة الدستورية التي سيُجرى على أساسها الاستحقاق، سيعملون على الالتفاف على نتائج الانتخابات في حال نجاح حفتر أو أحد خصومهم الآخرين.

وقال عضو مجلس النواب الليبي جبريل أوحيدة إن "إخوان ليبيا قد يلجأون إلى العنف والأعمال الإرهابية لعرقلة الانتخابات، خاصة بعد تهديد بعضهم (...) بخطف رئيس مفوضية الانتخابات، لذلك أي اعتداء تتعرض له المفوضية أو عرقلة للانتخابات يتحملها هؤلاء فقط".

وأشار أوحيدة في تصريح لـ"العرب" إلى أن "المشري يريد أن يكون وصيا على الليبيين وإرادتهم، قوانين الانتخابات واضحة جدا والعملية الانتخابية ماضية في توقيتها والقرار سيكون للشعب الليبي"، مضيفا أن "التهديدات تُعدّ بمثابة رقصة الديك المذبوح للإخوان بعد انتهائهم في السودان ومصر وتونس، والآن في ليبيا لكن ربما يعمد هؤلاء لارتكاب حماقات".

وبدورها، قالت أم العز الفارسي عضو ملتقى الحوار السياسي، إن "استعداد المشري لإعلان الحرب إذا لم ترضه نتائج الانتخابات الرئاسية، هو وثيقة كاملة وقانونية تجره للمحاكمة باعتباره معرقلا لاستقرار ليبيا".

وتسلط تهديدات المشري وغيره من قيادات الإخوان في ليبيا الضوء على خشية هؤلاء من الانتخابات وحتى استعدادهم للانقلاب عليها، كما حصل في انتخابات 2014 التشريعية في ما عُرف بانقلاب "فجر ليبيا" الذي فجّر الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد إلى اليوم.

وفي وقت سابق بعث المشري بتهديدات مبطنة إلى رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، لإجباره على عدم اعتماد القوانين الصادرة عن البرلمان بشأن الانتخابات وبالتالي وقف العملية الانتخابية.

لكن هذه المناورات لا تثني المفوضية عن مواصلة العمل لإنجاز الانتخابات في موعدها المقرر حسب خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، حيث ستعلن الأحد عن فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وفي الاستحقاق الرئاسي من المرتقب أن يُعلن المشير حفتر ترشحه في وقت لاحق بعد أن تخلى عن منصبه في قيادة الجيش منذ أكثر من شهر لصالح رئيس الأركان الفريق عبدالرزاق الناظوري، فيما أعلن وزير الداخلية في حكومة الوفاق سابقا فتحي باشاغا عن ترشحه مبكرا، مدشنا بذلك حملة واسعة النطاق داخليا وخارجيا.

خالد المشري

حفتر لن يكون رئيسا ولو على جثث الليبيين

جبريل أوحيدة

الإخوان قد يلجأون إلى العنف لعرقلة الانتخابات

ولا تزال مسألة ترشح الدبيبة المقرب من الإخوان وتركيا تُراوح مكانها، حيث لم يعلن ذلك لكن هناك العديد من المؤشرات بشأن ترشحه أبرزها الدعم الدولي الذي نجح في حشده لذلك.

والتقى الدبيبة مساء الجمعة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مستبقا بذلك مؤتمر باريس بشأن ليبيا المقرر في الثاني عشر من هذا الشهر، وكذلك محادثات مرتقبة بشأن سحب أنقرة وموسكو لمرتزقتهما من البلاد.

السودانيون يجدون طريقهم إلى الإنترنت رغم الحظر

الخرطوم - لم يمنع التعتيم الذي فرضه الجيش بعد الانقلاب المواطنين السودانيين من التحدث مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي، باستخدام بطاقات وحدة تعريف المشترك الدولية والأقمار والمغتربين الأوسع لنقل المعلومات الهامة.

ومنذ استيلاء الجيش على السلطة في الخامس والعشرين من أكتوبر، أبلغ السودانيون وخاصة المعارضين لانقلاب قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان، عن حدوث اضطرابات في الهواتف والإنترنت، مع عدم توفر خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول تماما باستثناء فترة وجيزة في السادس والعشرين من أكتوبر.

وقالت مراقبة حرية الإنترنت "نت بلوكس" إن "الاضطرابات التي استمرت بعد الانقلاب، تتماشى مع إغلاق الإنترنت".

ووصفت جماعات الحقوق الرقمية ما جرى بأنه محاولة متعمّدة من قبل الجيش لإبقاء المواطنين وبقية العالم دون معلومات أثناء الاستيلاء على السلطة، مستشهدة بإغلاق سابق للإنترنت عندما قُتل محتجون.

كما أدى الإغلاق إلى خنق التجارة الإلكترونية، التي كانت مصدر أمل في اقتصاد ضربته السياسة والوباء.

وقالت فيليسيا أنطونيو، وهي إحدى الناشطات في موقع "أكس ناو"، "لم يتمكن الناس في جميع أنحاء السودان من الوصول إلى أبسط الخدمات عبر الإنترنت مثل إرسال الأموال أو تلقيها، أو التواصل مع العائلة والأصدقاء، ومن المحتمل جدا أن يفوّتوا المعلومات المنقذة للحياة".

وأضافت "ومع ذلك، لا يعرف العالم المدى الكامل لما يحدث في السودان دون الإنترنت. لذلك، لا يمكننا أن نقول إلى أي مستوى تُزهق الأرواح... وما هي انتهاكات حقوق الإنسان؟".

ولفتت إلى أن إغلاق الإنترنت يسبّب ضررا لا يمكن إصلاحه خلال أكثر الأوقات استقرارا. وأضافت أنه أثناء العنف أو الأزمات يمكن أن يساهم في الدمار.

وخرج الآلاف إلى الشوارع لمعارضة استيلاء البرهان على السلطة، مما أدى إلى مواجهات بين الجنود والمتظاهرين المناهضين للانقلاب.

ورغم ذلك فإن المواطنين السودانيين يقاومون من أجل البقاء على اتصال، بعد أن تعلموا الدروس من الاضطرابات السابقة.

ويتضمن ذلك استخدام خدمات الجوّال على بطاقات وحدة تعريف المشترك الدولية المرسلة من الخارج، فضلا عن مهمة الدراجات النارية في نقل المعلومات من منطقة إلى أخرى.

ومع سهولة الاتصال بالمكالمات الدولية مقارنة بالمكالمات المحلية للعديد من المواطنين، لعب المواطنون السودانيون الذين يعيشون في الشتات دورا حيويا أيضا.

ويعتمد الكثيرون على خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول في أنشطتهم اليومية للحصول على المعلومات والدردشة، ولتحويل الأموال وكسب الدخل، من عمال الوظائف المؤقتة مثل السائقين الذين يستخدمون تطبيقات النقل إلى رواد المطبخ السحابي.

وليس لأبرار محمد علي، وهي مواطنة سودانية وعضو في شبكة الحقوق الرقمية الأفريقية، أدنى شك في أن الاضطرابات قد أثرت على قدرة الناس على كسب عيشهم.

وقالت "خلال الوباء، حوّل الكثير من الناس أعمالهم عبر الإنترنت أو بدأوا أعمال تجارة إلكترونية جديدة مثل بيع المثلجات، أو تقديم خدمات التجميل أو الحرف اليدوية على مواقع مثل فيسبوك وإنستغرام. لذلك، تأثروا بالتعتيم".

وتقدر مجموعة الخصوصية الرقمية "توب تن.في.بي.إن" أن الإغلاق الحالي كلف البلاد حتى الآن ما يقرب من 43 مليون دولار، وهذا هو السعر الاقتصادي المدفوع فقط.

وقال سيمون ميغليانو، وهو رئيس الأبحاث في "توب تن.في.بي.إن"، "لا يمكن التقليل من الأثر الاقتصادي لإغلاق الإنترنت. حيث يؤدي إلى توقف الاقتصاد من الشركات غير القادرة على معالجة المعاملات أو التواصل إلكترونيا للمتداولين الأفراد الذين يعتمدون على منصات الإنترنت".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1